إعترافات «مثيرة» لإدارة التلفزيون الأردني حول التفجيرات الأخيرة.. الوساطات تدخلت بقراءة نشرة الأخبار

الأجواء السياسية إلتهبت بعد إلغاء ثلاثة برامج للجيش والأمن العام والدفاع المدني

عمان ـ «القدس العربي» ـ من بسام البدارين:

ألهب قرار ادارة التلفزيون الاردني الغاء ثلاثة برامج تابعة للمؤسسة العسكرية واجراء بعض المناقلات والتعيينات الجديدة في الكادر اجواء الجدل في اوساط البرلمان واسرة الاعلام في عمان حيث تطور الجدل حول التلفزيون وسياسات ادارته الجديدة الى فتح ملفات سياسية كبيرة او حتى مسكوت عنها مثل الوحدة الوطنية والاصلاح الديمقراطي ووجود الليبراليين في مواقع قرار رئيسية في المملكة.

وفيما كان البرلمان وعبر لجنة التوجيه الوطني فيه يفتح ملف التلفزيون تواصلت احتجاجات بعض النواب وبعض مذيعي التلفزيون وموظفيه على الادارة الجديدة التي يترأسها الباحث الاكاديمي المعروف الدكتور مصطفى الحمارنة الذي قام بدوره باستغلال الموقف لتوضيح وشرح وجهة نظره فيما يجري على الشاشة الوحيدة في البلاد متطرقا خلال حديثه مع لجنة التوجيه الى قضايا حساسة لم يسبق التطرق لها.

وبالنسبة لبعض النواب وبعض موظفي كادر التلفزيون فان الغاء ثلاثة برامج مخصصة للقوات المسلحة والامن العام والدفاع المدني تم التعامل معه باعتباره مساسا بالثوابت واساءة للهوية الوطنية من قبل التيار الليبرالي المفترض لكن بالنسبة للحمارنة نفسه وحسب ما صرح به لـ«القدس العربي» فان قرار الغاء البرامج الثلاثة تم بالتنسيق والتشاور والتفاوض مع المؤسسات الثلاثة نفسها مشيرا الى ان الدور الوطني الهام الذي تلعبه ادارات الجيش والدفاع المدني والامن العام يستحق عملا تلفزيونيا بأعلى مستويات التقنية يليق بهذه المؤسسات ودورها الكبير.

وبالنسبة للحمارنة فان الاتصالات جارية مع المؤسسات الثلاث مباشرة للاتفاق على الشكل التقني الافضل لتقديم رسائل مباشرة للجمهور تحقق معدلات مشاهدة اكثر وتعكس حقيقة الدور الذي تقوم به هذه المؤسسات متسائلا ما اذا كان هناك فرق في النتيجة وفي الافادة ما بين برنامج تقليدي يعرض بنفس الطريقة ومنذ سنوات طويلة ولا يحقق نتائج مشاهدة قوية وبين رسالة اعلامية بالتنسيق مع الدفاع المدني وبشكل حديث ومؤثر تتحدث عن استخدام حزام الامان من قبل المواطنين مثلا، موضحا ان الادارة تريد استبدال هذه البرامج برسائل تلفزيونية ذات تقنية عالية وبالاتفاق مع المؤسسات المعنية وهذا الامرلا يمكن بحال من الاحوال قراءته خارج هذا السياق.

ويلمح الحمارنة الى ان عملية تشويه مقصودة تخضع لها خطوات وتحولات التلفزيون الرسمي والوحيد تقريبا من قبل مجموعتين هما اولا الفئة التي لا تريد التغيير اصلا او تشك به وثانيا الفئة التي تضررت من الكادر الوظيفي او التي تعتقد انها اهم من ان تخضع للتدريب والتحديث.

وبرأي الحمارنة فان كل الضجة المفتعلة لها علاقة بأربعة الى ستة موظفين فقط اعتقدوا انهم تضرروا وكان بعض الموظفين القدماء في التلفزيون قد لجأوا للبرلمان وهددوا بتنظيم اعتصام نادر على بواباته احتجاجا على ادارة البرامج الجديدة ومن بين هؤلاء المذيع المعروف عساف الشوبكي وثلاثة موظفين تقنيين اضافة لمذيعتين ابتعدتا عن الاضواء بفعل سياسة الادارة الجديدة.

ومع شكاوى الموظفين هذه فتح ملف العديد من القضايا الساخنة كما انقسم النواب انفسهم داخل لجنة التوجيه الوطني مابين متفهم او مؤيد لسياسات الادارة الجديدة وبين معارض شرس لها حيث تحدث نواب من بينهم حاتم الصرايرة ومحمود الخرابشة عن شللية ومحسوبية في ادارة مؤسسة التلفزيون وعن ابعاد موظفين اكفاء وتوقيع عقود عمل بمبالغ كبيرة ولكن نوابا اخرين من بينهم ممدوح العبادي ومفلح الرحيمي اشادوا بارتفاع سقف البث والنقد في برامج التلفزيون الحكومي معتبرين ان الادارة الجديدة تطبق فعلا مفهوم اعلام الدولة وليس الحكومة.

وفي هذه الاثناء كان الدكتور الحمارنة يدلي للنواب بمعلومات جريئة وغير مسبوقة مشيرا لان التلفزيون الاردني عائلي بطبعه وان العاصمة عمان رأت نفسها لاول مرة منذ احداث ايلول عام 1970 على شاشتها بعد حوادث الارهاب الاخيرة وان ذلك يعبر عن خلل في مؤسسات الدولة. واشارة الحمارنة هنا تلفت النظر لغياب المجتمع العماني في الماضي بتمثيله للأصول والمنابت وكافة الاتجاهات عن الشاشة. واوضح الحمارنة لـ«القدس العربي» بان نخب وقادة المعارضة لم تتح لهم فرص كالحاصلة حاليا للتحدث عبر الشاشة وان قادة الحركة الاسلامية يعرفون ذلك جيدا وان الغاء برامج المؤسسات العسكرية تم بموافقة هذه المؤسسات.

وشدد الحمارنة في خطابه للنواب على انه سيلتزم في تطبيق المنهج الاصلاحي وان هذا دوره بعدما حصلت المصالحة التاريخية مع الحكم 1989 وقال تصالحنا اصلا مع الحكم وعدنا لكي نكون جزءاً من لعبته بهدف الاصلاح ولاننا اصلاحيون وبالتالي انا مصر علي الاصلاح والتغيير في تلفزيون الدولة الاردنية ولن نتراجع عن برنامج التحديث الا اذا عزلنا.

وكشف الحمارنة ايضا عن وجود تدخلات كبيرة من قبل المسؤولين وغيرهم في التلفزيون وصلت لحد الاتصال الهاتفي بغرض التوسط لمذيعين ومذيعات لتقديم نشرات الاخبار.

كما كشف عن وجود 400 موظف في التلفزيون لا يداومون في مكاتبهم وان الاخبار هبطت نسبة مشاهدتها الى 10 % مما اخرج تلفزيوننا من السوق وانطوى على تكلفة سياسية.

وأصر الحمارنة على ان ما يجري في التلفزيون هو اعادة انطلاق وبشكل عصري وحديث لتكريس الثوابت وليس لاستهدافها وبنفس الوقت اشار بعض النواب لممارسات خاطئة تتبعها ادارة التلفزيون كما حصلت بعض التوترات خلال الاجتماع النيابي مع الحمارنة الذي اصر على عقد جلسة الاستماع متهما من يطالب بوقفها بالتهرب.

وبطبيعة الحال وازاء هذا الحجم من الجدل لم يغلق ملف التلفزيون وهو ملف سياسي بامتياز، فلجنة التوجيه تتحدث عن اجتماعات اخرى قريبا والادارة الجديدة من الواضح انها مستعدة للصدام السياسي والوطني لكي تثبت وجهة نظرها ويعني ذلك باختصار وبساطة ان ملف التلفزيون المفتوح اصبح مؤشرا على طبيعة التزاحم ما بين التيارين المحافظ والليبرالي على مستوى ادارة الاعلام، وايضا على مستوى الخطاب الوطني.

اسلاميون اردنيون يطالبون حكومة الدنمارك بمحاسبة الصحيفة التي اساءت للرسول الكريم

■ عمان ـ يو بي آي: طالب اسلاميون في الاردن الحكومة الدنماركية بمحاسبة الصحيفة التي نشرت رسوما كاريكاتورية عن النبي محمد.

وقال حزب جبهة العمل الاسلامي الاردني، اكبر الاحزاب الاردنية، امس الثلاثاء في بيان نشره على موقعه الالكتروني ان امينه العام حمزة منصور بعث ومن خلال السفارة الدنماركية في عمان برسالة الى رئيس الحكومة الدنماركي طالبه فيها «بالاستجابة لدعوات محاسبة الصحيفة التي أساءت الى النبي محمد صلى الله عليه وسلم وحملها على الاعتذار». وجاء في الرسالة «ان مثل هذه الاساءة تعمق مشاعر الكراهية بين الشعوب ولا تسمح بتعاون دولي وانساني نحن جميعا أحوج ما نكون اليه».

واوضحت الرسالة «ان النبي التي وجهت اليه الاساءة يتبعه اكثر من مليار وربع مليار مسلم ويحظى باحترام من المسلمين وغير المسلمين».

وكانت صحيفة يولاندز بوستين الدنماركية قد نشرت بتاريخ 2005/9/30 اثني عشر رسما كاريكاتوريا للنبي محمد.

وكان نشر الصحيفة للرسوم التي تمثل النبي محمد مثار انتقادات واسعة في الدول العربية والاسلامية.

وطالب مؤتمر وزراء الخارجية العرب الذي عقد في القاهرة بداية الشهر الحالي الحكومة الدنماركية بالاعتذار ومحاسبة الصحيفة. الا ان الحكومة الدنماركية رفضت تلك الدعوات واصرت على انها لن تتدخل في حرية الرأي والتعبير.

وعلى صعيد متصل قرر مجلس النواب الاردني اصدار بيان يدين ويستنكر ما نشرته الصحيفة الدنماركية كما قرر بعث رسالة احتجاج الى رئيس البرلمان الدنماركي يبلغه شجب وادانة مجلس النواب الاردني لمثل هذه «الاساءات» التي صدرت من صحيفة في بلاده بحق النبي محمد.

استمرار الاضطرابات في اوساط «الوفد».. وهجوم ضد نجيب محفوظ لمطالبته الازهر بوضع مقدمة لـ «اولاد حارتنا».. وسورية في مرمى المدافعين والمهاجمين

جمال مبارك ينفي نيته الترشح للرئاسة.. وتوتر العلاقات المصرية الامريكية بسبب التهجم على مبارك.. وهجمات ضد الاخوان

القاهرة ـ «القدس العربي» ـ من حسنين كروم:

كانت الأخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة أيام الجمعة والسبت والأحد والاثنين والثلاثاء عن افتتاح الرئيس مبارك مباريات كأس الأمم الأفريقية في كرة القدم ونتائج المباريات واجتماعه مع عمرو موسى الأمين العام لبحث الإعداد لمؤتمر القمة العربي في الخرطوم في نهاية شهر آذار (مارس) القادم، وقرار مجلس الوزراء إلغاء مشروع إنشاء طريق مواز لكورنيش النيل في القاهرة، يتضمن ردم أجزاء من نهر النيل وهو الذي كان قد تقدم به وزير الإسكان السابق محمد إبراهيم سليمان، والعملية الانتحارية التي قامت بها جماعة الجهاد في فلسطين في محطة للحافلات في تل أبيب ومقتل منفذها وجرح 16 إسرائيليا، وقيام إسرائيل باعتداءات وحشية ضد أشقائنا الفلسطينيين ومعركة انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني وأحداث فتنة طائفية في منطقة العديسات بالأقصر نجم عنها مقتل أحد أشقائنا الأقباط وهو ما أوجع قلبي، رغم وجودي في دمشق. وضبط كميات من الملح الفاسد وترك نعمان جمعة مقر حزب الوفد وإصدار النائب العام قرارا بتمكينه من دخوله ومباشرة عمله ورفض الجبهة المناوئة له تنفيذ القرار وحضور وزير الدفاع المشير محمد حسين طنطاوي حفل تسليم وتسلم قيادة وحدات الصاعقة والمظلات، واستقبال الدكتور احمد كمال أبو المجد نائب رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان وفد الكونغرس الأمريكي الذي بحث معه قضية سجن أيمن نور رئيس حزب الغد، واستمرار العمل في ترميم المسرح الروماني بالإسكندرية وبدء إجازة نصف السنة في المدارس والجامعات، وارتفاع آخر في سعر الذهب واستمرار حظر استيراد الدواجن والطيور والسماح باستيراد الكتاكيت وأنباء وإشاعات عن ظهور أنفلونزا الطيور في محافظة الدقهلية وتصريحات رئيس الوزراء التي أكد فيها اتجاه الوزارة لخصخصة الخدمات وتصريحات وزير الإسكان أحمد المغربي التي أكد فيها أنه لن يبيع حصته وقدرها 5 % في بنك كاليون مصر ومصدر رسمي أعلن انه لن يتم التراجع عن صفقة بيع اسهم الحكومة في البنك المصري الأمريكي التي فاز بها المغربي وقريبه وزير النقل رجل الأعمال محمد منصور، وحيثيات الحكم في قضية أيمن نور وأزمة تنصيب أمير الكويت وتلوث الأسماك في الترع بمحافظة الغربية بسبب مياه الصرف الصحي، وعطل في الخط الثاني لمترو الأنفاق ـ الخط الثاني ـ من شبرا إلى الجيزة بالقاهرة وكلمة السيدة سوزان مبارك في ختام أعمال الندوة الدولية لمنع تجارة البشر وتهريب العمالة وتجديد حبس عبد الرحمن حافظ رئيس مجلس إدارة مدينة الإنتاج الإعلامي السابق ورجل الأعمال إيهاب طلعت خمسة عشر يوما أخرى وحديث جمال مبارك لجريدة «روز اليوسف» والذي سنبدأ به تقرير اليوم.

جمال مبارك

ونبدأ بجمال مبارك أمين أمانة السياسات بالحزب الوطني الحاكم الذي قال عنه يوم الأحد زميلنا وصديقنا مجدي مهنا في عموده اليومي بـ«المصري اليوم» ـ في الممنوع: «بالرغم من مرور أكثر من ثلاث سنوات على اشتغال جمال مبارك بالعمل السياسي، من خلال رئاسته للجنة السياسات بالحزب الوطني، فإنه لا يزال يشكل ظاهرة محيرة في الحياة السياسية. واليوم تنشر صحيفة «روز اليوسف» اليومية حديثا مطولا مع جمال مبارك، قد يعقبه ظهور مكثف، أو قد يعقبه اختفاء قسري من جديد، وفي الحالتين سنتساءل: ماذا يريد جمال مبارك؟ وما هي أسباب هذا الظهور القوي، وهذا التصعيد المتواصل؟ وإلى أين سيقوده؟ وإذا حدث العكس سنتساءل: أين جمال مبارك ولماذا اختفى؟

و في الحالتين.. لا يزال جمال مبارك يشكل ظاهرة تستعصي على الفهم، وعلى البلع والهضم في الحياة السياسية، وربما هذه هي مشكلة جمال مبارك الوحيدة، التي عليه وحده حلها».

لا ظاهرة ولا مشكلة لأن جمال مبارك أوضحها بصراحة في نفس اليوم في حديثه مع جريدة «روز اليوسف» والذي أجراه معه رئيس تحريرها زميلنا عبد الله كمال. ومما قاله جمال: «بعض الناس أو السادة الصحافيين قالوا انه كان هناك اختفاء إعلامي مني أثناء الانتخابات أو بعدها. وأرد: بالعكس كنت موجودا. كنا نطلع ونشارك في لقاءات كثيرة من خلال خطة إعلامية اتفقنا عليها.. لا يجب أن ننسى ماذا حدث بعد الانتخابات في ديسمبر، كان عندنا عمل تنظيمي مهم جدا لأن مجلس الشعب بدأ جلساته بعد أربعة أو خمسة أيام من المرحلة الأخيرة. لكل شيء وقته.. وفي نفس الوقت لا تنسى أن الحزب لم يكن صامتا، فالأمين العام للحزب وهو المسؤول الرئيسي بالحزب تكلم بوضوح عن تجربة الانتخابات.. والرئيس مبارك زعيم الحزب تحدث في لقائه مع أعضاء الهيئة البرلمانية عن تشكيل لجنة لدراسة ما حدث في الانتخابات بهدف تقييم التجربة بشكل عام ثم يخرج منها بعض التوصيات وبعض القرارات نستكمل بها عملية التطوير.

العملية ليست اختفاء.. والموضوع أولويات.. وهناك مؤسسة حزبية تعمل لست بعيدا عن الناس.. وأعطيك أمثلة كثيرة لسياسات توصلنا إليها وتناقشنا فيها ووضعناها وتوافقنا عليها مع الحكومة وأعلنت في كثير من الأحيان. هذه جاءت من خلال نقاش أجريناه على المستوى المحلي، وعلى مستوى القيادات الحزبية القاعدية .. وعلى مستوى فئات مختلفة في المجتمع اجتمعنا بها مرارا على مدار السنوات الثلاث أو الأربع الأخيرة».

ويوم الاثنين نفى جمال مبارك في الجزء الثاني من الحديث ما قيل عن وجود دور له في اختيار الوزراء من رجال الأعمال. وقال: «هناك معايير معينة أو أسلوب واضح وضعه رئيس الوزراء واتبعه في حكومة 2004 والحكومة الجديدة لاختيار الوزراء، ويجب أن نحكم بالنتائج.. ففي عام 2004 مع تشكيل الحكومة الأولى للدكتور نظيف بدأ لأول مرة ـ ولم يكن المجتمع يعتاد على ذلك ـ في الدفع ببعض الكفاءات القادرة على العطاء من القطاع الخاص.

اليوم نحن أمام تجربة جديدة وعلى المجتمع أن يراقبها ومطلوب منه أن يرى هل تتمتع بالشفافية المطلوبة أم لا؟ هل هي قادرة على تحقيق النتائج أم لا؟ وأعتقد أن تجربة الحكومة السابقة أثبتت هذا في النهاية مع المكاشفة والشفافية المطلوبة.

هذه خيارات في نهاية الأمر وهي تخص رئيس الوزراء ولكن أرد على النقطة الأولى وهي «ألا يوجد في الحزب كوادر»؟!

بالطبع هناك كوادر وقد حدث في 2004 ومن المثير أن نفس الناس الذين انتقدوا اليوم هم الذين انتقدوه من قبل.. وعدد كبير من القيادات الحزبية على درجة عالية من الكفاءة جاءت من الحزب، ورأى رئيس الوزراء أن يستعين بها في الوزارة وانتقد البعض هذا وقالوا أن الحكومة كلها من الحزب ومن أمانة السياسات.

اليوم عدد غير قليل من الوزراء حزبيون وهناك عدد آخر إضافة إلى من تم الدفع بهم في 2004 من مجتمع القطاع الخاص ذي الكفاءة.

وبالطبع المعايير مهمة.. أقصد مثل الشفافية والوضوح وهو ما حدث في 2004 عندما تم اختيار عدد من الوزراء من القطاع الخاص وحرصوا على وضع فاصل واضح بين مسؤوليتهم العامة وعملهم السابق.. وأعتقد أن التجربة تقول انهم أنجزوا بشهادة كثيرين كانوا متشككين من هذه التجربة. دعونا نرى.. فالتجربة أخذنا فيها خطوة جديدة ودعونا نقيمها من خلال المجتمع والصحافة ومجلس الشعب. على مدار العام الماضي كانت هناك محاولة لوضع الصورة في ذهن القارئ في بعض الصحف على أن أمانة السياسات حسب مفهومهم هي الحزب ليس فقط الأمانة التي تقوم بمسؤوليتها طبقا للنظام الأساسي للحزب لتتعدى إلى كونها الأمانة التي تقوم بإعداد ترشيحات معينة داخل الحزب. ويقولون: إنها هي التي أدارت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية.. وهي التي حاولت دفع مرشحيها إلى مجلس الشعب، وبالتالي هي الأمانة التي تدخلت في اختيار بعض الوزراء في الحكومة الماضية وليس هناك مانع من أن يقال أيضا ان أمانة السياسات هي التي اختارت رؤساء الصحف القومية. هذا كله جائز أن يكون عدم فهم ومحاولة من أطراف أخرى لشخصنة الموضوع، ومحاولة توصيل رسالة للقارئ أن الحزب هو أمانة السياسات وأمانة السياسات هي الحزب». وأمس ـ الثلاثاء ـ نشرت «روز اليوسف» الحلقة الثالثة والأخيرة من الحديث، وكان أبرز ما فيها نفي جمال مبارك وجود أي نية لديه للترشيح لرئاسة الجمهورية في انتخابات الرئاسة عام 2011. إذ قال: «لقد قرأت من قبل في بعض الصحف كلاما منسوبا لي لا أعرف بالضبط من أين جاءوا به. برغم أنني صرحت ذات مرة أنني لا أنوي الترشيح، ولكن لا أستطيع أن أمنع البعض من ترشيحي، ما هذا الكلام؟ نشروا هذا الكلام وظلوا يكررونه في كل موضوع يكتب عني. أولا: لكي تترشح لابد أن تحصل على تأييد حزبك، أو أعضاء في المجالس المنتخبة ولكن يسبق هذا ان تكون لديك الرغبة أو النية في الترشح. إنني ليس لدي النية أو الرغبة أن اكون مرشحا، وأكرر وأؤكد مرة أخرى اليوم أنني ليس لدي هذه النية أو الرغبة وهذا كلام واضح لمن يريد أن يتفهم».

طبعا. لا يوجد أوضح من هذا الكلام ولا شأن لنا بما يزعمه البعض بعد ذلك التوضيح.

الرئيس مبارك

وإلى رئيسنا الذي قال عنه زميلنا والكاتب الساخر بمجلة «صباح الخير» الحكومية محمد الرفاعي في بابه ـ يوميات مواطن مفروس ـ بـ«صوت الأمة» يوم الأحد، قولا أزعجني جدا، وهل يرضيني أن أقرأ له قوله عن رئيسنا: «إذا كان الرئيس الراحل أنور السادات قد رفع شعار أفرمه، على اعتبار انه مفتري وصحته مساعداه، في مواجهة هذا الشعب البلطجي، فإن الرئيس الذي لم يرحل بعد حسني مبارك ـ وهو أكثر حكمة بالطبع ـ قد رفع شعار عزة جمالك فين.. من غير دليل يهواه، في مواجهة هذا الشعب الكافر بتاع كفاية.. حرام، والذي لم يعد يقدس الحاكم، ولا الإله الصغير المحندق ابن الحاكم. وإذ كان الرئيس الراحل قد رفع شعار اضرب المربوط يخاف السايب، فإن الرئيس الذي لم يرحل يرفع شعار اضرب المربوط والسايب، عشان قافلة التوريث تسير، ومن كان يعبد الرئيس فعليه أن يقدم القرابين لابن الرئيس، لكن بعض العيال الغلابوية بتوع الصحافة الصفرا والسودا على دماغهم، والذين يرفعون الشعارات الخايبة زي اللي خدته القرعة.. تاخده ام الشعور.. ومافيش فايدة.. غطيني يا صفية وصوتي.. يحاولون تشويه صورة السيد الرئيس إلهي ما يوعوا البعدا، بل قاموا مؤخرا بحركة دنيئة وضيعة، حيث نشروا صورة لرجل بيحج.. وقال إيه شبيه الرئيس، وأنه طلب من مواطن يصوره.. فلم يصدق المواطن نفسه وهو يرى الرئيس ماشي من غير حرس، وطب ساكت من الخوف.. شفتوا قلة الأدب، والتلسين، فأولا السيد الرئيس ما بيخوفش ووشه فيه السماحة والقبول، ثانيا.. لا يمكن أن يكون للسيد الرئيس شبيه، لا في الشكل ولا في الحكمة ولا في الطيران ولا في القدرة على الاحتمال ومواجهة الصعاب، طب بذمتكم فيه رئيس في الدنيا ربنا ابتلاه بشعب ضلالي وصايع ولسانه أطول من كرباج العربجي زينا. ومع ذلك يوافق يحكمه ثلاثين سنة؟! طب دا لو كان واحد غيره كان زمانه قال أجيروني يا كفرة، أو رمى نعش الوطن في الشارع وراح يتفسح في سويسرا».

ما هذا الكلام السخيف الذي لا أحتمل إلا هذا القدر منه. ولذلك سأتوقف عنده لأكمل بعض ما تبقى منه من سخافات في تقرير «الغد».

أيضا ساءني جدا أن يقفز زميلنا وصديقنا بـ«العربي» محمد حماد ليقول عن رئيسنا: «كانت للرئيس السادات (الله يرحمه) حكمة قالها في «ساعة صفا» للأستاذ أحمد بهاء الدين الذي راجعه في اختصاصات رئيس الجمهورية الواردة بالدستور، قال له السادات يومها: دستور إيه يا أحمد، هو أنا محتاج دستور، الدستور ده علشان علي وسيد وحسني لما يبقوا رؤساء يقدروا يمشوا البلد، أنا وعبد الناصر (الله يرحمه) آخر الفراعنة، مش محتاجين دساتير عشان نحكم، ولم يدرك آخر الفراعنة أنه لن يمكث في الحكم غير عشر سنوات، ليتحرك الدستور في يد خلفه بكل ما فيه من صلاحيات واختصاصات وسلطات ليتحول بها إلى فرعون مصر على وجه الحقيقة، وليبقى على عرشها لأكثر من ربع قرن، ويخطط لتوريث منصب الفرعون لنجله الصغير! الدستور المصري الحالي بما يحتويه من سلطات لرئيس الجمهورية، لا يصنع مستبدات، ولكنه في واقع الحال يصنع فرعونا له المصريون يسجدون ويسبحون بحمده في الغدو والآصال! البعض يقول ان دستورنا رئاسي، والحقيقة أنه لا رئاسي ولا يحزنون إنه دستور فرعوني بامتياز».

سورية

وإلى سورية وازمة عبد الحليم خدام والتحقيق الدولي في مقتل رفيق الحريري وموقف رئيسنا وهي قضايا قال عنها ميخائيل بهيج مرقص عضو اتحاد الكتاب في مقال له يوم الأحد بجريدة «نهضة مصر» المستقلة:

«تحرك محمود وجهد رائع ذلك الذي أقدم عليه الرئيس مبارك تجاه اشتعال الموقف بين سورية والمجتمع الدولي الذي يستمد قوته من اعتماده الأساسي على مجلس الأمن، وجاء هذا التحرك إنقاذا للموقف السوري مما قد يحيق به من ملابسات وربما شواهد تفضي إلى إدانته مرارا يثبت لنا مبارك أنه الربان الماهر الذي يسعى لإنقاذ السفينة من لجة الغرق. إن التحرك المصري كان له ثقل قوي ربما يناقضه البعض ممن لا يرغبون السلام في منطقتنا الملتهبة.

وكذلك لابد من أن تتدخل كل الدول العربية لمؤازرة سورية مهما كان موقفها فإن أي إهانة لرمز سوري هي مرفوضة لأنها إهانة لكل العرب. ويكفينا عارا ما لحق بصدام وما جلبه على نفسه وعلى أمته من هوان وازدراء. إن الجمود الذي يعانيه الشعب السوري سياسيا واجتماعيا أحد الأسباب التي تتيح للقوى المعادية دوليا فرصة محاولة التدخل في الشؤون السورية الأمر الذي يهدد سلامنا جميعا. على الرئيس بشار الأسد أن يسعى لإشاعة مناخ جديد يتسع لحياة ديمقراطية أكثر تعددا وبراحا».

طبعا.. طبعا.. هكذا رئيسنا دائما، وعلى الرئيس بشار أن يستمع لنصائحه، ولنصائح بهيج وأيضا نصائح زميلنا وصديقنا بـ«الأخبار» أحمد طه النقر، الذي غضب غضبا شديدا في مقاله يوم الأحد بـ«المصري اليوم» بسبب القبض على المحامي السوري الناصري حبيب عيسى، وسجنه بشكل متعسف، صحيح أنه تم الإفراج عنه منذ أيام وهو ما اشار إليه أحمد في نهاية مقاله إلا أن ذلك لم يمنعه من القول: «إن من حق كل الأحرار المؤمنين بحق سورية في الاستقلال والسيادة على أرضها أن يتشككوا في صدق توجهات النظام السوري وكل شعاراته الوطنية والقومية.. ويعني أخيرا أن بشار الأسد لن يجد من يقف معه ضد من يطلبون رأس نظامه، وذلك لأن كل أزلام النظام الذين يركعون أمامه الآن ويزينون له قهر الشعب واستعباده لن يكونوا حوله عندما يجيء الطوفان ويحاصر سفينته بل سيكونون أول من يقفز من السفينة على طريقة عبد الحليم خدام.

أرجو أن يدرك الرئيس السوري أيضا، وقبل فوات الأوان، أن الديمقراطية الحقيقية هي طوق النجاة الأول والأهم من كل الأنواء التي تهدد الوطن السوري حاليا وربما أزعم أنها أيضا صك الغفران الوحيد الذي سيكفر عن بعض خطايا وأخطاء نظام البعث التاريخية الفظيعة في سورية وفي لبنان كذلك.. ولعل الرئيس السوري ونظامه البعثي يكونان قد أدركا الآن أنهما يدفعان بعضا من ثمن توريث النظام في دمشق والتمديد للرئيس اللبناني إميل لحود في بيروت.. فقد كان توريث الحكم من الأب للابن خطيئة تاريخية حولت سورية من دولة إلى عزبة خاصة، كما أن الطريقة المكشوفة التي تم بها التوريث، والتي أخرجها وأدارها حزب البعث بقيادة خدام، انطوت على الكثير من الاستهتار بإرادة الشعب واحتقاره».

لكن كان لزميلتنا الرقيقة سناء السعيد موقف آخر يتناغم مع ما سبق وكتبته إذ قالت في بابها: «هواجس» في «الأسبوع»: «جنبلاط يعمل وفق أجندة أمريكية إسرائيلية، لم يجد حرجا في الاستقواء بالخارج والدعوة إلى الوصاية الدولية.. نفذ ما يريده سيده الأمريكي عندما شكك في حزب الله واتهمه بالغدر وعدم الولاء.. أراد أن يشكك في لبنانيته وينزع عنه ثوب لانتماء للبنان وكأنما أراد أن يثأر منه إرضاء لإسرائيل التي أخرجها بليل من جنوب لبنان في 24 ايار (مايو) سنة 2000، إن أفضل ما قيل في الرد عليه جاء على لسان حزب الله: «أيهما سلاح الغدر؟ سلاح المقاومة أم سلاح جنبلاط؟ هل السلاح الذي حرر وحمى وأعز لبنان أم السلاح الذي دمر وهجر وحرق وقتل وارتكب المجازر؟ أيها اللبنانيون لو تجسد الغدر رجلا في هذا الزمن الرديء لكان اسمه وليد جنبلاط». لقد وصف جنبلاط خدام بأنه رجل شجاع ولا يمكن اتهامه بالخيانة، ولا غرابة فجنبلاط يشعر بالانتماء إلى خدام فهما صنوان متشابهان، فكلهما وطن نفسه لكي يكون أداة ومطية ومداسا لإدارة بوش، أخشى ما أخشاه اليوم أن ينتهي الأمر بهذا الجنبلاط إلى مستشفى الأمراض العقلية وعندها لن يجد من ينقذه.. لن يجد سيده الأمريكي الذي استخدمه كأداة ضد وطنه حتى إذا استنفد الغرض منه تركه لمصيره المحتوم نهبا للفشل والعار والخيانة والسقوط».

الأحزاب السياسية

وإلى الأحزاب السياسية وما حدث في «الوفد» وقال عنه زميلنا وصديقنا إبراهيم عيسى رئيس تحرير «صوت الأمة» كلاما ممزوجا بالرجاء والحسرة والنقد: «أكنت تحسب حزب الوفد أيقاظا وهم رقود تماما على مدى سنوات أمام انفراد نعمان جمعة بالحزب يفعل أيا ما يشاء مع من يشاء، والمذهل ليس في تمرد الإصلاح الأخير بل في سكوت السنين الماضية الذي كان تواطأ معه وصمتا عليه ومساعدة له بل ومشاركة، وهذه هي جذور صناعة الاستبداد السياسي فلو كان هناك في الحزب خصوصا من تحركوا للإصلاح أخيرا من رفض وقاوم وندد وتمرد أو على الأقل مع من فعل ذلك ولم يقف متفرجا على قرارات الفصل والرفت التي مارسها نعمان ما كان الأمر تحول إلى فضيحة. أخشى ما أخشاه أن يقرر قادة الحزب الجدد وكلهم شخصيات قديرة ورفيعة المستوى أحترمه وأضع عليهم بصيص أمل أن يقرروا أنه لم يحن وقت مواجهة النظام بعد ويتعاملون بليونة ونعومة مع ما يحدث من فساد واستبداد نظام حاكم ويديروا معركتهم مع الرئيس مبارك بنفس طريقة الصمت والسكوت على نعمان جمعة في السنوات الماضية، فالوفد خسر كثيرا جدا من شعبيته وصار حزبا فيه من التاريخ أكثر مما فيه من الحاضر، لكن المستقبل متوقف على قدرة قادة الوفد الجدد على إدارة معارضتهم للدولة، هل سيكون حزب الناس الذي يهاجم ويفضح حزب أمانة السياسات أم يتعامل على طريقة أن شقيق رئيس الحزب الجديد وزير في الحكومة الجديدة!»

لكن كان لزميلنا وصديقنا عبد الله السناوي رئيس تحرير جريدة «العربي» لسان حال حزبنا العربي الديمقراطي الناصري الذي لم أعد عضوا في لجنته المركزية دون أن أعلم كيف حدث هذا، مثلما لم أعرف من قبل كيف أصبحت عضوا فيها.

المهم، كان لعبد الله رأي آخر مخالف لإبراهيم عيسى، هو: «ليست القضية أن يرحل أو لا يرحل نعمان جمعة، فالوفد أهم وأبقى، والأخطاء المنسوبة إلى رئيسه متواترة، غير أن ذلك لا يبرر أعمال بلطجة وعنف واستهتار بكرامة رئيس الوفد، فهو أستاذ جامعي وعميد سابق لكلية الحقوق، واللاعب الرئيسي في إعادة تأسيس الحزب في الثمانينيات بجوار رئيسه السابق فؤاد سراج الدين، وإذا كان لابد من نهاية، فلابد أن تكون كريمة، والذين أخذوا يتوعدونه بالقتل ويسبونه بالأب والأم أهانوا تاريخ الوفد، وكما لم يحدث من قبل، بل لعلهم أعطوا نعمان جمعة ـ عند لحظة النهاية ـ قبلة الحياة من جديد، فالمصريون ـ كدأبهم دائما ـ مع الضحايا والمظلومين والمنكل بهم، وكانت مشكلة نعمان جمعة الحقيقية أنه استبد بالقرار، وأفرط في العصف بخصومه مستخدما صلاحيات تفوق صلاحيات مخولة له في اللائحة الداخلية للحزب، ولعلها صلاحيات تفوق صلاحيات رئيس الجمهورية، فلا معقب على رأيه، أو قراره، فهو يعين نوابه وقيادات الحزب، ويعين نسبة كبيرة من أعضاء الهيئة العليا ولجان الحزب، بما يجعل القانون الداخلي لحزب الليبرالية المصرية أكثر استبدادا وتخلفا بأية معايير ديمقراطية. قد يقول بعض منتقدي نعمان جمعة أنه يستحق ما جرى له، وهذا وجه واحد من الحقيقة، فما جرى أيضا ينال من احترام الحياة السياسية كلها، بل يهددها بما يتجاوز الوفد وصراعاته، ومن هذه الزاوية الوطنية العامة، بما تحمله من تطلعات ديمقراطية، فمن حق مصر كلها أن تقلق، ومن واجب مصر كلها أن تنظر باهتمام للنتائج الخطيرة المترتبة بالضرورة على انقلاب حزب الوفد».

لكن تعاطف عبد الله مع نعمان لم يقنع زميله حسن الرشيدي رئيس تحرير «السياسي المصري» ـ حكومية ـ فقال عن نعمان: «السمات الشخصية للدكتور نعمان جمعة دفعته للدخول في نفق مظلم.. وعدم إدراكه لتأثيرات الحراك السياسي على حركة الأحزاب المصرية. الدكتور نعمان لم يقرأ الأحدث جيدا.. ولم يدرك المخاطر التي يتوخى لها.. ولم يحذر من أقرب مساعديه الذين انقلبوا عليه منذ أكثر من شهرين.. ولم يع أن نجم الدكتور محمود اباظة في تصاعد مستمر.. وأن كبار قيادات الحزب وشبابه يلتفون حوله ويساندونه.. ولم يستشف أن نجاحه في انتخابات البرلمان ضد يحيى عزمي شقيق الدكتور زكريا عزمي رئيس ديوان رئيس الجمهورية إنما يعبر عن دلالات خاصة تدعم موقفه في صراعه مع الدكتور نعمان الذي تأرجحت مواقفه مع الحكومة بين المعارضة المتأنسة.. والتأييد المستتر أحيانا.. والمعارضة المتطرفة أحيانا أخرى»!!

ونتجه إلى «أهرام» الاثنين وزميلنا والمحلل السياسي الكبير سلامة أحمد سلامة الذي قال في عموده اليومي ـ من قريب: «فليس من المقبول أو المعقول أن ينفرد رئيس أي جماعة مدنية، حزبا كان أو جمعية تعاونية وهيئة نقابية، بسلطات مطلقة تخول له تعيين من يريد تعيينه، وفصل من يريد فصله.. فكل هذه إجراءات يجب أن تقوم على مبدأ الانتخاب داخل كوادر الحزب، طبقا للوائح محددة لا تسمح بالاستئثار بالسلطة والقرار.. وإذا انتهت هذه المرحلة فلابد للحزب من أن يضع الأسس الكفيلة بتجديد دمائه وكوادره، من خلال جمعيات عمومية دورية، تناقش فيها برامجه ويعاد فيها تشكيل أجهزته ولجانه بالانتخاب.

إن بعض أسباب الانشقاق التي تفجرت في حزب الوفد، تعود إلى محاولات الفتنة والإيقاع التي مارستها الدولة، حين أ